

الى السيد وزير الصناعة والتجارة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال شفهي

التحقيق في شبه تسريب قبلي لعزم الحكومة وقف رسوم استيراد الأبقار المعدة للذبح

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته, و بعد.

السيد الوزير المحترم؛
اتخذتم، في مجلس الحكومة المنعقد يوم الخميس 26 يناير 2023، قرار وقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على الأبقار الأليفة، من خلال اعتماد المرسوم رقم 2.23.47 بتغيير المرسوم رقم 2.22.818 الصادر في 22 من ربيع الأول 1444 (19 أكتوبر 2022).
وقد بررتم، كحكومة، هذا الإجراء بضرورة ضمان تموين عادٍ للسوق المحلي من لحوم الأبقار، وذلك بسبب الجفاف الذي عرفته بلادنا، وارتفاع أسعار أعلاف الماشية، وكذا الزيادة في تكاليف إنتاج اللحوم الحمراء، بما أدى إلى تراجع العرض من الحيوانات المخصصة للذبح.
ولئن كان الهدف المعلن من القرار المذكور هو تبيد الصعوبات التي تواجه المستوردين المغاربة وضمان تموين السوق الوطني بالأبقار المعدة للذبح، فإن المثير للقلق هو ما يتم تداوله لدى جزء من الرأي العام، بخصوص تسريب قبلي لمعلومة عزم الحكومة إعفاء استيراد الأبقار المعدة للذبح، لأجل بيع لحومها في السوق الداخلية، من رسوم الاستيراد، إن هذا الأمر المشتبه، في حال ثبوته، سيكون فعلاً ممارسة خطيرة تستوجب ترتيب الآثار اللازمة سياسياً وقانونياً على كل من سؤلت له نفسه الاتجار في أزمة المغاربة ومعاناتهم مع غلاء الأسعار.
ذلك أن أخباراً راجت حول معطيات متداولة تشير إلى أن "مستوردين محظوظين بعلاقاتهم مع جهات حكومية" توصلوا فعلاً، من الخارج وتدقيقاً من البرازيل، بدفعاتٍ من العجول والأبقار المعفية من رسوم الاستيراد، بعد فترة زمنية قصيرة تناهز أسبوعين فقط مباشرة بعد تاريخ اتخاذ قرار الإعفاء في المجلس الحكومي. وهو ما يعزز والشكوك والشبهات حول وقوع عملية تسريب المعلومة المذكورة قبل اتخاذ القرار رسمياً من طرف الحكومة.
على هذا الأساس، نساألكم، السيد الوزير، حول الإجراءات التي سوف تتخذونها، من أجل التحقق من هذه المعلومات الرائجة، بهدف طمأنة المغاربة في حال عدم صحتها، أو تحمل المسؤولية السياسية وترتيب الجزاءات القانونية في حال ثبوت صحتها؟
وتقبلوا، السيد الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

نادية تهامي